## باختصار

**سليمان حنش**

الخبز هو الغذاء الرئيسي لمختلف شرائح المجتمع ولايمكن لأحد ان يستغني عنه ، لذلك حرصت هيئة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة على وضع الشروط والمواصفات والمتطلبات اللازمة لإنتاجه وتحسين نوعيته وجودته بحيث يحتوي على قيمة غذائية وصحية للمستهلك ، لكن الجشع والبحث عن الربح دفع بالبعض الى التحايل على تلك الشروط والمواصفات وكانت النتيجة خبز هزيل يضر بالمستهلك ولا يفيده.

ان سلوكا كهذا يتطلب تفعيل وتشديد عملية الرقابة على الخبز ومدخلاته وعلى الصوامع والمطاحن والمخازن والأفران والمخابز، وان لا تقتصر الرقابة على الجهات المختصة وإنما بمشاركة كافة الجهات والأفراد والمواطنين والمنظمات والجمعيات وكذا وسائل الإعلام المختلفة وبما يحقق غذاء متوازن وفعال يفيد المواطن صحيا.

**تعليق وتصوير/ علي الدرب :**
مشروع إعادة تأهيل سوق السيلة الشعبي في مدينة كريتر، لقي ارتياحا كبيرا خاصة وان استكمال تنفيذه سيحقق العديد من الأغراض والاهداف لصالح المدينة والمواطنين ، ومؤخرا لاحظ الكثيرون توقف العمل بالمشروع وتساءلوا لماذا؟؟

في مصفوفة خارطة الطريق للاندماج بمجلس التعاون :

# خمسة مسارات لتسريع انضمام اليمن الكامل للمنظومة الخليجية

بقية من ص ١..

وسياسات فاعلة لتجاوز هذه العوائق من خلال تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية الخاصة باعتماد نظام النافذة الواحدة في الإعفاءات والتخليص الجمركي وتنسيق جهود الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للمناطق الحرة في الترويج للاستثمارات الأجنبية في إطار المنطقة الحرة وتفعيل آليات الجذب للاستثمارات في المنطقة الحرة.

ولفتت المصفوفة الى انه يتعين على دول مجلس التعاون مساعدة اليمن في تحقيق الاستغلال الأمثل للمنطقة الحرة بعدن وتحقيق انتعاش في المجال الاستثماري من خلال دعم جهود الحكومة اليمنية الهادفة الى تنمية وتطوير المنطقة الحرة ونقل تجربة دول المجلس إلى اليمن .

مسار الشراكة الاستثمارية:

اكدت المصفوفة على أهمية تعزيز الشراكة الاستثمارية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحقيق أهداف من أبرزها استغلال الفرص الاستثمارية المتنوعة في القطاعات الاقتصادية الواعدة في اليمن وبالذات في قطاعات السياحة والخدمات والعقارات والتمويل والتأمين ، مشيرة الى أن المعوقات في هذا الصدد تتمثل في عدم اكتمال البنية التحتية ، وضعف بيئة الأعمال في اليمن وهو ما يمكن تجاوزه من خلال اتخاذ اليمن لسياسات وإجراءات تتمثل في تحسين مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة، وتنفيذ مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار، ومواصلة تنفيذ أجندة الإصلاحات الوطنية والتسريع بإعداد الخارطة الاستثمارية للجمهورية اليمنية وتحديد المواقع المراد مسحها ودراستها تفصيليا فيما يتعين على الجانب الخليجي تشجيع المستثمرين الخليجين للاستثمار في المجالات الاستثمارية الواعدة في اليمن .

وشددت المصفوفة على ضرورة استغلال اليمن للموارد السمكية والمعدنية والنفطية وتجاوز عوائق من قبيل عدم توافر مسوح ودراسات تفصيلية والافتقاد لخطط طويلة المدى (إستراتيجية) لاستثمار هذه الموارد، والاعتماد على وسائل إنتاج متخلفة نوعا ما ، وحثت المصفوفة على معالجة المعوقات التي تحد من استثمار هذه الموارد الحيوية وعقد لقاءات شراكة واتفاقيات معلنة بناء على تفاهم مشترك بضوابط علمية وزيادة مستوى التنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار، موضحة دور دول مجلس التعاون في مساعدة اليمن بهذا الصدد من خلال توفير التمويلات لإعداد المسوحات والدراسات التفصيلية والمساعدة في تقديم الخبرات في المجالات الاقتصادية والقانونية والقضائية والمساهمة في إدخال الأساليب الفاعلة.

ولفتت المصفوفة الى ضرورة استغلال وجود سوق داخلي يمني كبير, وسوق خليجي وعربي اكبر وتجاوز العوائق التي تعاني منها اليمن ومن أهمها عدم توافر طرقات مسفلتة وخط سكك حديدية وخطوط نقل بحرية جيدة من خلال قيام الحكومة اليمنية ممثلة بوزارات النقل ، الاشغال، الصناعة والهيئة العامة للاستثمار بإنشاء وتوسيع الطرقات في اليمن وإنشاء خطوط سكة حديد وتوسيع خطوط النقل البحري و استكمال تحسين المناخ الاستثماري بحيث يجعل من السوق اليمني منافسا قوياً الى جانب تطوير بيئة الأعمال وتحسين المناخ الاستثماري( بدء الأعمال التجارية،تسجيل الملكية،حماية حقوق المستثمرين وتطوير الأنظمة الضريبية)، فيما يتعين على الجانب الخليجي مساعدة اليمن من خلال توفير التمويلات والشراكة في إنشاء الشركات والمؤسسات المختلفة وإقامة مشاريع إستراتيجية كبيرة بالشراكة مع القطاع الخاص اليمني.

واشارت مصفوفة خارطة الاندماج الى أهمية إعادة تشغيل وتطوير منشآت إنتاجية ( صناعية ..الخ) كانت تعمل ومتوقفة حاليا لظروف مختلفة (مصانع الغزل والنسيج في عدن وصنعاء مثلا) من خلال إعادة هيكلة هذه المنشآت وزيادة إنتاجيتها بالشراكة مع الجانب الخليجي فيما يتعين على الأخير الدخول كشركاء أو مساهمين في هذه الشركات والمؤسسات وإعادة تشغيلها بأسس جديدة.

وأكدت ضرورة إنشاء مناطق صناعية ومناطق للتجارة الحرة بين الجانبين في المناطق الحدودية وتوفير خدمات البنية الأساسية اللازمة ، مبينة أنه يقع على الجانب اليمني التنسيق بين القطاع الخاص في اليمن ومجلس التعاون والاتصال بالبنك الدولي لدفع مؤسسة التمويل الدولية لتشجيع القطاع الخاص للإسهام في البنية الأساسية وتحسين إمدادات الطاقة الكهربائية بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ، كما يقع على دول المجلس دعم وتمويل إنشاء مشاريع البنية الأساسية المنطقة الحرة بعدن والمناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية.

مسار العمالة/ استيعاب العمالة اليمنية في الأسواق الخليجية :

في هذا الجانب رأت مصفوفة خارطة الطريق ، أن مسار العمالة يمثل عنصرا حيويا في معادلة تأهيل اليمن للانضمام الكامل لمجلس التعاون الخليجي من خلال تحقيق اهداف تتمثل في الاستفادة من الموارد البشرية والعمالة اليمنية التى تلبي احتياجات سوق العمل في دول مجلس التعاون ، مشيرة الى أن المعوقات في هذا المسار تتمثل في عدم وجود مسوح تحدد احتياجات أسوق العمل الخليجية وضعف مخرجات التعليم الجامعي والفني في اليمن ومحدودية المعاهد الفنية والتقنية وكليات المجتمع وهو ما يمكن تجاوزها من خلال اتخاذ الحكومة اليمنية ممثلة بوزارتي التدريب الفني والمهني ،و وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لسياسات وإجراءات تشمل التوسع في إنشاء المعاهد المهنية وكليات المجتمع بما يتناسب واحتياجات السوق وزيادة الطلب المجتمعي على هذا النوع من التعليم وإعادة النظر في المناهج التعليمية في كافة المؤسساتالتعليمية وخلق آلية مناسبة تسمح بزيادة التدفق إلى التعليم الفني والمهني الى جانب توحيد التصنيف والتوصيف المهني وتحديد معايير موحدة للمستويات والمهارات مع دول المجلس وأشارت المصفوفة الى انه يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي مساعدة اليمن من خلال توفير تمويلات لإنشاء معاهد نوعية وتمويل ورش تدريبية في اليمن وتسهيل استجلاب العمالة اليمنية إلى دول المجلس واعتماد حصة للعمالة اليمنية من إجمالي العمالة الوافدة إلى سوق العمل في دول المجلس وكذا تزويد الجانب اليمني بالبيانات والمعلومات المحددة لاحتياجات سوق العمل الخليجي من المهارات والكفاءات المهنية والتقنية.

### مسار التمويل :

أكدت المصفوفة ضرورة تغطية الفجوة التمويلية لليمن وتنفيذ قرار المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبو ظبي ، ديسمبر ٢٠٠٥) والخاص بتأهيل الاقتصاد اليمني إلى الحد الأدنى من مستوى التنمية السائد في دول المجلس وذلك لتمكين اليمن من تجاوز عوائق من أبرزها القصور في الإعداد والتحضير وفي دراسات الجدوى بالنسبة لبعض المشاريع وتعقد اشتراطات وإجراءات الممولين وعلى الأخص منها الرقابية والمحاسبية المتعلقة بالنظام المالي للمشروعات وكذا القصور في الآليات اللازمة لتناسق المساعدات الخارجية مع أولويات التنمية في اليمن مفيدة بأن على الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات ذات العلاقة تطوير نظام إدارة المساعدات الخارجية كأساس لتوجيه وتطوير آليات استخدام المساعدات الخارجية وتعزيز التنسيق بين برامج المانحين وأولويات التنمية في اليمن وإعداد خطة وطنية لحشد الموارد الخارجية لتعزيز جهود سد الفجوة التمويلية للتنمية في اليمن وإعداد الدراسات اللازمة لتحديد الاحتياجات التنموية على مستوى القطاعات وبالذات في قطاعات البنية التحتية والتنمية البشرية وتحويلها إلى خطة عمل وبرامج محددة الأبعاد فيما يتعين على الجانب الخليجي منح اليمن أفضلية بالنسبة لبرامج ومؤسسات التمويل في دول المجلس وزيادة مستوى التمويل الإنمائي لليمن وتمكين اليمن من ملكية المساعدات الخليجية وبما يضمن موائمة تلك المساعدات وتوجيهها لخدمة الأولويات التنموية لليمن وبما يتفق مع توجهات الخطط الخمسية.

### مسار البناء المؤسسي :

شددت المصفوفة على أهمية تحقيق مقررات هذا المسار من خلال إجراءات وقرارات يجب أن تتخذ من الجانبين اليمني والخليجي وتتمثل في إصدار مجلس الوزراء اليمني لقرارين يتضمن الأول إنشاء لجنة وزارية عليا برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية الجهات ذات العلاقة بالمسار( التنموي ، الاستثماري والتجارة ، التشريعات ،العمالة والمسار السياسي) بحيث تمثل المرجعية المؤسسية لعملية اندماج اليمن في مجلس التعاون الخليجي وإنشاء لجنة فنية والثاني إنشاء لجنة برلمانية تتولى تسريع تعديل وتحديث التشريعات القانونية اليمنية ومواءمتها مع التشريعات القانونية السارية في دول المجلس وإقرار التعديلات والتغييرات المقترحة في التشريعات والقوانين لتلبية عملية الاندماج في مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يتعين على الجانب الخليجي إنشاء الأطر المؤسسية وتشكيل اللجان الفنية اللازمة للتعامل مع قضايا انضمام اليمن إلى مجلس التعاون وتحقيق انضمام اليمن التدريجي إلى المنظمات المختلفة لمجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال تنشيط مجموعة العمل المشتركة.

كما شددت المصفوفة على ضرورة تكوين وحدة فنية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية من خلال صدور قرار وزاري بإنشاء الوحدة من قبل نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي من المختصين وتستعين بالخبرات الأجنبية لإدارة عملية الانضمام على أن تتمتع الوحدة بالاستقلالية المالية والإدارية فيما يتعين – بحسب المصفوفة- على الجانب الخليجي إنشاء وحدة فنية في الأمانة العامة لمجلس التعاون كنظير مؤسسي للجانب اليمني .

تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى.. تتمات

## توجيهات الرئيس..

الأخ طه عبدالله هاجر رئيس المجلس محافظ المحافظة أن هذا التوجيه يأتي ترجمة لاهتماماته بتحسين الخدمات العامة والبنية التحتية في محافظة حضرموت وتلمس قضايا المواطنين فيها .

وقد وقف الاجتماع الدوري أمام مذكرة رئيس مجلس الوزراء الخاصة بتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية بالإطلاع على ما ورد في تقرير الجهاز المركزي حول بعض المخالفات والتجاوزات التي حدثت في بعض وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط والمجالس المحلية للفصل الرابع من العام ٢٠٠٦م.

كما ناقش تقريراً عن سير أداء البعثة الطبية بمديرية حجر ومشروع مياه النعير وضواحيها بمديرية عمد ونشاط الهيئة الإدارية والمجلس المحلي بحديبو في سقطرى .

## لتفقد سير ..

واللجنة الأمنية.. وتحدث في اللقاء معبرا عن ارتياحه لما أنجز من أعمال في مشاريع البرنامج الاستثماري والخطة الاستثنائية للعيد الوطني الـ١٧ للجمهورية اليمنية التي أحدثت نقلة نوعية في مشاريع الطرق والإنارة وتحسين المدن والنظافة والحفاظ على البيئة، وقال أن محافظة إب مثلت نموذجا رائعا من حيث مستوى الاحتفال الذي جسد عظمة الوحدة المباركة.

وأشار الأخ عبدربه منصور هادي إلى أهمية استمرار العمل وبنفس الوتيرة العالية لاستكمال ما تبقى من أعمال في المشاريع، ووجه بسرعة صرف الاعتماد المالية للمشاريع المقرة في البرنامج الاستثماري المركزي .

واستعرض نائب رئيس الجمهورية في ختام اللقاء مجمل القضايا والموضوعات العامة التي تهم الوطن وأمنه واستقراره والسير الحثيث صوب تحقيق معدلات التنمية بصورة مخططة ومدروسة في مختلف المجالات وخصوصا ما يتصل منها بالبنية التحتية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في إطار الترجمة الفعلية لبرنامج فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح، وأكد أن هناك إنجازات نهضوية تمضي بصورة مستمرة ومعالجات جذرية لمختلف القضايا، مشيرا إلى أن المستقبل القريب سيشهد استثمارات كبيرة تقوم بها شركات محلية وإقليمية ودولية.

وشدد نائب الرئيس على أهمية أن يضطلع كل بمسؤوليته على الوجه الأكمل.

وكان محافظ إب علي بن علي القيسي قد رحب في بداية اللقاء بزيارة الأخ نائب رئيس الجمهورية، معربا عن الشكر لكل الجهود التي بذلها لإنجاح مشاريع البنية التحتية خلال العام الماضي ضمن البرنامج الاستثماري المركزي والمحلي، ومشاريع الخطة الاستثنائية لاحتفالات العيد الوطني الـ١٧ للجمهورية اليمنية الذي استضافته محافظة إب في ٢٢ مايو الماضي تنفيذا لقرار فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية تقديرا ووفاء من فخامته لهذه المحافظة ولأبنائها الذين كان لهم دورا متميزا في مراحل النضال التي خاضها شعبنا لتحقيق الثورة والجمهورية والوحدة والتنمية الشاملة .

وأشار إلى أن محافظة إب شهدت خلال العام المنصرم قفزة كبيرة في مشاريع البنية التحتية في عاصمة المحافظة ومراكز المديريات، منوها إلى أن هناك مشاريع لازال العمل جاري فيها، وهناك مشاريع تعترضها بعض الصعوبات والعراقيل يجري حاليا معالجة أسباب التعثر فيها.

وقال إن الحاجة ملحة لاستلام السلطة المحلية ساحة العروض لتطويرها لتصبح إلى جانب كونها ساحة للعروض متنزها يشتمل على الحدائق وملاعب ومسابح ومتنفسا، كما استمع الأخ نائب الرئيس إلى إيضاحات من مدراء عموم كل من مكتب الأشغال العامة والطرق والكهرباء والتربية والتعليم والصحة العامة والسكان ومياه الريف والزراعة والري والاتصالات والمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي .. كل فيما يخصه حول المشاريع المنجزة ، والجاري العمل فيها ، والمشاريع المتعثرة وأسباب التعثر .

## في اجتماع موسع..

ظل الارتفاعات للأسعار.

وأكد أن المؤسسة غطت مختلف أنحاء الجمهورية بمختلف المواد الغذائية حيث استطاعت خلال العام الماضي أن تغطي الجمهورية بما لايقل عن عشرة ملايين كيسا من القمح والدقيق ..مشيرا إلى أن الفجوة السعرية بين المؤسسة والسوق بلغت ١٠٠٪وتقلصت حتى وصل الفارق من ألفين إلى ثلاثة آلاف ريال .وأضاف أن المؤسسة تقوم حاليا بإعالة ستة آلاف أسرة من منتسبي المؤسسة كما استطاعت المؤسسة توفير حوالي ٢٥٠٠فرصة عمل يومياً خارج إطار الموظفين الرسميين يتركزون في قطاعات الإنشاء والزراعة والنقل والتخزين .

وأشار إلى أن المؤسسة استقبلت خلال العام ٢٠٠٧م من المنتجات الزراعية مايزيد على خمسة وستين ألف طن من الخضار والفواكه .. إضافة إلى تغطيتها محافظات الجمهورية من مادة الغاز بفضل أسطولها البري مما أدى إلى كسر احتكار بيع مادة غاز الطبخ .. كما تمتلك عشرة مصانع إنتاجية تتعامل جميعها مع المواد الخام المحلية.

وأكد أن المؤسسة تعمل خلال العام الجاري ٢٠٠٨م على تجاوز العوائق التي واجهتها خلال العام الماضي... مشيرا إلى أنه سيتم تقديم كل شخص يتلاعب بالأسعار إلى القضاء وسوف تعمل المؤسسة على إعادة تأهيل بعض منشآتها المتوقفة في عدن.

حضر الاجتماع محمد أحمد العديني / مدير منطقة عدن للمؤسسة الاقتصادية .

## بكلفة 21 مليون..

المشروع يشمل محطة توليد رئيسية خطوط ٣٣ ك - ف في مديرية الجوبة وخط ٢٣٢ ك - ف لتغذية الست المديريات بالكهرباء وبكلفة إجمالية للمشروع ٣٫٧ مليون دولار.

وأثناء الزيارة أكد محافظ المحافظة عارف الزوكا بأن مأرب تحظى باهتمام ورعاية من قبل القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في كافة المجالات.

وقال إن مشاريع الكهرباء الجاري تنفيذها على مستوى المديريات البالغ عددها ١٤ مديرية ضمن محطة مأرب الغازية وبكلفة ٢١ مليون دولار تمثل جميعها اهتمام فخامة الرئيس بمأرب وهي ايضا ترجمة صادقة لمضامين البرنامج الانتخابي الرئاسي والمحليات وأكد الزوكا بأن مشروع الربط الكهربائي يشمل كافة العزل والقرى النائية في جميع المديريات دون استثناء تنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية حفظه الله واعلن محافظ مأرب أن عام ٢٠٠٨م سيكون عام التغطية الشاملة لمشاريع الكهرباء على مستوى المحافظة والمديريات وقال ان ذلك يأتي في إطار خطة الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكسر حاجز العزلة وبما يحقق النهوض بواقع المحافظة ومواكبة التطورات في كافة المجالات ولدمج المجتمع في عملية التنمية والتحديث.

رافق الأخ المحافظ الأخوة أحمد مساعد العولقي مدير عام الكهرباء والطاقة وأحمد محمد بحيبح مدير عام الوحدة التنفيذية لمشاريع الكهرباء في مأرب والجوف والمهندس وابل مغلس مشرف مشروع الجوبة – حريب.

## في اجتماع للجنة..

مطالبات باستعادة ملكية تلك العقارات لملاكها الأصليين في ضوء ما بحوزتهم من وثائق وأحكام قضائية.

وفي ضوء مناقشتها لتلك الطلبات والمذكرات المقدمة من الملاك والتي بلغ عددها نحو ١٥ طلبا اتخذت اللجنة المعالجات المناسبة لكل قضية على حدا ، حيث أقرت إعادة ٨ عقارات لملاكها الأصليين ومواصلة دراسة وجمع البيانات بشأن خمس طلبات مقدمة من الملاك وذلك لمناقشتها في الاجتماع المقبل للجنة معالجة قضايا المساكن المؤممة في ضوء التقارير والمقترحات المقدمة من الجهات ذات العلاقة ، كما أقرت اللجنة منح التعويض لاثنين من الملاك ماتزال عقاراتهم تستخدم من قبل مرافق حكومية.

## نائب وزير الداخلية..

والذي أكد ضرورة حصول رجال الأمن على كافة استحقاقاتهم بعد استيفاء كافة الشروط القانونية مباشرة وعدم تأخيرها مشيرا إلى عمل اللجان المختصة في قطاع الشئون المالية والإدارية وتحديدا (في شئون الأفراد) والذي عكفت خلال الأشهر الماضية لإنجاز هذه الترقيات والتي ستنشر بقرار وزاري لمعالي اللواء د. رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

وفي كافة المجالات، منها ١٩٦ مشروعا يجري تنفيذها حاليا ضمن برنامج السلطة المحلية بتكلفة ١٧٠٠٤٣٠٩١٥ ريال. منوها إلى أن المشاريع التي تم إنجازها العام الماضي والمدرجة ضمن برنامج السلطة المحلية بلغت ٨٥ مشروعا بتكلفة إجمالية وقدرها ٦٣٨٣٩٨٧٤٧ ريال

وأكد المحافظ أن حوالي ٦٦ مشروعاً يجري تنفيذها حاليا ضمن برنامج السلطة المركزية بتكلفة اجمالية وقدرها ٢٤ مليارا و٩٣٢ مليونا و٧٥٠ الفا و٨٨٩ ريالا .

## لدى اختتام..

الاستثمار الذي عقد العام الماضي بين قطاعي رجال الأعمال من الجانبين اليمني ورجال الأعمال في دول مجلس التعاون".

وأشار أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى انه بحث مع عددا من المسؤولين في الحكومة اليمنية ضم اليمن إلى دراسة الجدوى الاقتصادية التي يتم إعدادها بين دول مجلس التعاون وخبراء عالميين بشأن شبكة ربط سكك حديد تربط دول مجلس التعاون الخليجي واليمن بعد موافقة قادة مجلس التعاون الخليجي في القمة الأخيرة في الدوحة.

كان في وداعه وزير الصحة العامة والسكان الدكتور عبد الكريم يحيى راصع ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري.

## قريباً مؤتمر..

بذلك وليصبح متاحاً للجميع وليس لمنظمات ولا أفراد.

وكشف / علي صالح عن خطة نفذتها الوزارة في إطار البرنامج الإنتخابي لفخامة رئيس الجمهورية الأخ / علي عبدالله صالح تقتضي النزول الميداني إلى منظمات المجتمع المدني وتنفيذ ورش عمل وندوات والانتهاء من ذلك بمؤتمر عام تضع أمامه وثيقة تعديلات لقانون المؤسسات والجمعيات الأهلية.

كما دعا كل الجمعيات الأهلية والمؤسسات للعمل سوية لإيجاد صياغة قانونية سليمة تنسجم مع المتغيرات الحاصلة والمصلحة العامة ومصلحة العمل الأهلي.

## نظام محاسبي..

وأضاف الصهيبي إن التنفيذ الفعلي للمشروع بدأ منذ يناير العام الحالي منوها إلى إن نظام الحوسبة الجديد سوف يقدم عند تنفيذه مزيداً من الشفافية عن طريق نشر الموازنة والاعتمادت التي تم إقرارها.

وقال منسق مشروع حوسبة النظام المالي أن تشغيل النظام(كمرحلة أولى) سيتم في دواوين الوزارات التالية» المالية, التربية, التعليم, الصحة العامة والسكان, ووزارة الأشغال العامة والطرق».. على أن تتم عملية الربط الآلي في بقية الوزارات بأمانة العاصمة في المرحلة الثانية أما المرحلة الثالثة ستشمل ربط المكاتب التنفيذية العاملة في المحافظات بالنظام المالي والمحاسبي.

## فيما تم اعتماد..

١٤٣ مشروعاً جديداً بمبلغ اعتماد وقدره٨٣٣ مليونا و٤٥٦ ألف ريال .

وأشار المصري إلى انه يجري حاليا تنفيذ ٢٦٢ مشروعا محليا ومركزيا بتكلفه اجماليه تزيد عن ٢٦ مليارا موزعه على كل مديريات المحافظة

## في أول هجوم..

وقد نفذ فلسطيني من قطاع غزة أول هجوم انتحاري في إسرائيل منذ عام أمس الاثنين مما أسفر عن مقتل امرأة في بلدة بجنوب إسرائيل ولكن مسؤولين إسرائيليين قالوا إن محادثات السلام لن تخرج عن مسارها.

وقالت الشرطة انها حالت دون وقوع انفجار ثان في المركز التجاري بديمونة عندما قتلت بالرصاص زميلا للمهاجم الانتحاري وهو أيضا من غزة قبل أن يتمكن من تفجير حزام ناسف.

وقال أحد المهاجمين في شريط فيديو صوره قبل الهجوم انه يريد توجيه ضربة لما وصفه بأنه حصار إسرائيلي لقطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس المعارضة لمحادثات السلام التي يجريها الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع الدولة اليهودية.

إعلان

إعلان

14 أكتوبر
البريد الاليكتروني: 14october@14october.com

تصدر عن مؤسسة (14 أكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر
المعلا - عدن
الجمهورية اليمنية

مدير التحرير
نجيب مقبل
Nagibmoqbil@hotmail.com

نائبا مدير التحرير
محمود ثابت صالح
إقبال علي عبدالله

سكرتير التحرير
محمود غلام حسن

مدير التجهيزات الفنية
منصور عبدالخالق عبدالرب
نائب مدير التجهيزات الفنية
أحمد محمد ثابت

14 أكتوبر - المعلا - عدن الجمهورية اليمنية:
هواتف: 247297-241332-247558-240085 ملحق مشاعل -247558
فاكس: 240550-247559 - ص.ب: 5487
الإعلانات: 248050 - البريد الألكتروني: adv@14October.com
المبيعات التجارية: 241186 - العلاقات العامة: 243029
صنعاء - تلفون: 230039 - فاكس: 226314 - لحج: 503729 منطقة ذمار: 420888 - مكتب تعز: 279282 - الحديدة: 212049